الفصل الثامن

المساعي الأولية وخيبة الأمل

obeikandl.com

obeikandl.com

في مقابل النقد اللاذع تجاه إسرائيل، الذي كان سائدا في الكثير من المحافل في العالم العربي، برز بشكل خاص تقدير إسرائيلي بأنها تربح في إمارات الخليج العربي بسبب إنجازاتها الاقتصادية. وفي نظر الكثيرين – خاصة في قطاع الأعمال المتنامي في دول الخليج – بدت إسرائيل كدولة ذات قدرة تكنولوجية متقدمة، وتملك صناعة متطورة واقتصادا منفتحا ومزدهرا. ويضاف إلى ذلك الاهتمام الكبير الذي أثارته العلاقات المتشعبة التي تربط بين إسرائيل والقوى الاقتصادية العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وكان الفضول الذي أثاره الاقتصاد الإسرائيلي في الخليج قد نجح أيضا في بعض الأحيان في الحد قليلا من شدة المعارضة القائمة لدفع العلاقات مع إسرائيل. فعلى سبيل المثال، أكد أناس ممن قابلتهم عدة مرات في مقابلتي الأولى معهم أنهم «قبل أي شيء رجال أعمال ولا يهمهم البعد السياسي للعلاقات مع إسرائيل». ورغم هذا الواقع، إلا أنه كان طبيعيا محاولة العمل أولا على دفع العلاقات مع دول الخليج في المجال الاقتصادي – كما تجسد ذلك بافتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في سلطنة عمان وقطر – على أمل أن يتغير الأمر بمرور الوقت إلى علاقات سياسية ودبلوماسية أيضا. لذلك فان الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين أدت أولا إلى فتح «مكاتب تمثيل تجاري» مع إسرائيل، عندما كان هناك أمل بأن تستخدم العلاقات التجارية والاقتصادية كأساس لتوسيع مجال العلاقات، والسير بحذر حتى يكون بالإمكان مستقبلا فتح سفارات إسرائيلية رسمية في دول الخليج العربي.

وارتكزت المرحلة الأولى من نشأة العلاقات الإسرائيلية مع قطر على صفقة الغاز الطبيعي، التي اكتسبت دفعة إضافية في الشهور التالية لحفل التوقيع، الذي

أقيم خلال انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العاصمة الأردنية عمان، في أكتوبر ١٩٩٥، والذي وقعت فيه إسرائيل على مذكرة تفاهم لشراء الغاز الطبيعي من حقل الشمال الذي يقع في مواجهة شواطئ رأس لفان. وقد استمرت الاتصالات الخاصة بالصفقة في اللقاءات التي أجراها وزيرا خارجية إسرائيل وقطر، ولأن الجانبان أبديا اهتماما كبيرا بتعميق البحث في كل أبعاد الصفقة، أجريت مشاورات مكثفة على مستوى الخبراء.

ووضعت مصالح من الوزن الثقيل على كفتي الميزان، فقد كانت إسرائيل في المراحل الأولى من بحث إمكانية استيراد الغاز الطبيعي بمليارات الدولارات من أجل تنويع مصادر الطاقة لديها؛ ومن ناحية قطر كان من المفترض أن يكون المشروع أحد المشروعات المهمة في حقل الشمال للغاز في رأس لفان- في الفترة التي اتخذت فيها قطر خطواتها الأولى في مجال تصدير الغاز الطبيعي باعتباره ركيزة لتنمية اقتصادها. وبخلاف ذلك، ومع تكثيف الاتصالات الجادة لتنمية مشروع ضخم ذو أهمية إستراتيجية بين إسرائيل والإمارة النفطية الواقعة في شبه الجزيرة العربية، كانت هناك مصلحة ذات ثقل لا يمكن إغفاله وهو اختراق الأسوار الاقتصادية العالية الموجودة بين إسرائيل والعالم العربي.

ومثل كل مشروع بهذه الضخامة، كان هناك صعود وهبوط في المباحثات بين إسرائيل وقطر. وعاد ترمومتر التفاؤل ليرتفع في أغسطس ١٩٩٦، عندما بدا أن المشروع يتخذ صورة التعاون الثلاثي بين قطر والأردن وإسرائيل. وفي سياق ذلك، نشرت الصحف الإسرائيلية والقطرية أنباء عن احتمال بناء محطة أردنية لتوليد الكهرباء تستخدم الغاز الطبيعي الوارد من قطر، وتنتج منه الكهرباء بقوة ٢٠٠٠ ميجاوات، من بينها ١٥٠٠ ميجا وات كان من المقرر نقلها إلى إسرائيل، بينما

يخصص الباقي للاستهلاك الأردني. بل إن صحيفة «جلوباس» (الاقتصادية الإسرائيلية) تحدثت عن أن رجل أعمال لبناني ومسؤولة رفيعة المستوى من شركة «إنرون» الأمريكية تقابلا مع وزير البنية التحتية الإسرائيلي الجديد أريل شارون، وبحثا معه مشروع إقامة محطة توليد الكهرباء في جنوب العقبة باستثمار يبلغ ٢ مليار دولار. وذكرت الصحيفة أن التجمع «الكونستريوم» الذي سيتشكل من أجل المشروع سوف يضم شركة فرعية من شركة ABB الضخمة متعددة الجنسيات، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركة كهرباء أمريكية. ونقل الخبر عن الوزير أريل شارون تأكيده على صحة أنباء المباحثات، وقال إن إقامة محطة لتوليد الكهرباء في العقبة سوف تكون أول مكسب اقتصادي تحققه الأردن عقب التوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل.

وشهدت تلك الأيام تحولات سياسية في أعقاب قرار القمة العربية، بمعارضة ورفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بكل قوة، بعد صعود حكومة نتنياهو إلى السلطة. ومع ذلك توقع القطريون أن تستمر الحكومة الإسرائيلية الجديدة في دفع المبادرة المشتركة الخاصة بالغاز الطبيعي. وكان متخذو القرارات في قطر يعتبرون المبادرة أساسا مهما لمواصلة تنمية العلاقات مع إسرائيل، ويكمن في ذلك حث التعاون الإقليمي على نطاق أوسع، عن طريق مشاركة الأردن في المشروع. وفي ذلك الوقت تعززت التوقعات، المرتبطة باستمرار بحث المشروع، عقب إعلان مصادر رفيعة المستوى في وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، بعد وقت قصير من تبدل السلطة في إسرائيل، بأن الاهتمام الإسرائيلي باستمرار المباحثات حول مشروع الغاز ما زال قائما.

وعلى هذه الخلفية، في نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٦، عندما وصل إلى قطر أنباء أولية

عن أن إسرائيل ألغت مذكرة التفاهم الخاصة بشراء الغاز الطبيعي من قطر – والتي تم التوقيع عليها في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان قبل ذلك بنحو عام – استقبل المسؤولون القطريون الخبر بمزيج من الدهشة وخيبة الأمل الكبيرة. ونشرت صحيفة «هآرتس» (اليومية الإسرائيلية) أيضا بعد عدة أيام من ذلك، خبرا بعنوان «قطر غاضبة من إلغاء التعهد الإسرائيلي بشراء الغاز الطبيعي»، وأشارت إلى أن الإمارة الخليجية حذرت من تضرر علاقاتها مع إسرائيل. وبصفة خاصة شعر القطريون بالقلق إزاء شائعة قالت: إن إسرائيل ألغت مذكرة التفاهم بسبب تشككها في التزام قطر بدفع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

وجاء الرد القطري في هذا السياق نابعا من القلق إزاء المس بمصلحة اقتصادية مركزية بسبب إلغاء مشروع الغاز الطبيعي مع إسرائيل. ولكن، وبعيدا عن كل الآراء الاقتصادية، كان لدى قطر خوف حقيقي من المس بصورتها وكرامتها أمام العالم. فبعد أن أصرت قطر على دفع مشروع الغاز الطبيعي مع إسرائيل، ورغم تعرضها لضغوط كثيفة من جانب دول عربية وإسلامية – على رأسها جارتها الكبرى المملكة العربية السعودية – كان الخبر بأن إسرائيل هي التي قررت الانسحاب من المشروع يمثل ضربة قاسية لمكانة قطر. وبصفة خاصة كانت الأوضاع تشير إلى أن قطر وجدت نفسها مكشوفة تماما أمام ضغوط وانتقادات من الداخل والخارج على حد سواء، أكثر من بقية الدول العربية التي اتخذت خطوات تطبيعية مع إسرائيل. وكان ذلك بسبب التركيبة السكانية التي يشكل أغلبها التيار السني الوهابي المحافظ، وبسبب موقع قطر الجغرافي الاستراتيجي في قلب الخليج العربي. ولذلك فسر القطريون تغير موقف إسرائيل بأنه تعبير عن عدم التقدير

الكافي لجهود قطر السياسية. وأعرب مسؤول قطري رفيع المستوى، كان مشاركا في الاتصالات الجارية مع إسرائيل، عن هذه المشاعر عندما قال لي: «إذا كانت هناك شكوك في إسرائيل إزاء مدى التزام قطر، بعد كل ما فعلته، وبعد الإنتقادات الكثيرة التي تلقتها بسبب علاقاتها مع إسرائيل – بما في ذلك انتقاد شخصي لاذع موجه للأمير ووزير خارجيته- فإن ذلك قد يؤثر على استمرار دفع العلاقات بين الدولتين».

وفي قطر لا ينزلون من ارتفاعات كبيرة، ولكن عندما ينزل المطر، سرعان ما يتحول في أحيان كثيرة إلى سيل، وهذا ما حدث بشكل مجازي، فبعد أيام قليلة فقط من سقوط القطرات الأولى الناتجة عن خيبة الأمل القطرية من نبأ إلغاء وزارة البنية التحتية الإسرائيلية مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع الغاز الطبيعي، حدث فيضان في كل المنطقة، بعد اتخاذ حكومة إسرائيل قرارا بفتح نفق أسفل الحائط الغربي في المدينة القديمة بالقدس، أمام السائحين، في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦. وكانت المصادمات العنيفة التي وقعت عقب افتتاح النفق – والتي لقي فيها عشرات الإسرائيليين والفلسطينيين مصرعهم – قد غيرت برنامج العلاقات مع قطر دفعة واحدة، وتراجع ملف صفقة الغاز الطبيعي إلى المقعد الخلفي، بينما تصدر المشهد الأحداث التراجيدية التي وقعت في المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكانت أولى الإشارات التي تشي بالتطورات التالية، خبر بثته وكالة الأنباء القطرية، التي أشارت إلى أن أمير قطر الشيخ حمد آل خليفة آل ثاني، أجرى اتصالا هاتفيا مع (رئيس السلطة الفلسطينية) ياسر عرفات لبحث آخر التطورات، وأعرب له عن إدانته لافتتاح إسرائيل النفق أسفل الحائط الغربي، والذي اعتبره خطوة سافرة وتحديا لمشاعر المسلمين، على حد قوله. وفي ٢٧ سبتمبر، بعد ٣ أيام من أعمال

الشغب والقتال بين إسرائيل والفلسطينيين، بثت وكالة الأنباء القطرية خبرا آخر، يشار فيه إلى إلغاء قطر لقاءا بين وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، ووزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي، كان مقررا عقده في الاجتماع السنوي لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك، احتجاجا على إجراءات إسرائيل في القدس. واستعرض الخبر بتوسع تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، الذي أعرب عن أن تنديد قطر الشديد للأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية، والإجراء الإسرائيلي غير المسؤول»، وورد في السياق أن «هذه الخطوة تهدد بزعزعة السلام في الشرق الأوسط».

كل هذه الأخبار التي نشرت بشكل بارز في صدر الصفحات الأولى لكل الصحف اليومية في قطر، تبين الطريقة التي بدت بها أحداث افتتاح نفق حائط المبكى (البراق) في العالمين العربي والإسلامي، وكانت وجهة النظر السائدة تقول: إن الأحداث ألحقت ضررا مضاعفا، الأول على المستوى السياسي، والثاني على مستوى المشاعر الدينية. فمن الناحية السياسية بدت الإجراءات الإسرائيلية كمحاولة للأضرار بعملية السلام، ومنع استمرار تنفيذ اتفاقيات أوسلو ومنع الوصول إلى مفاوضات الحل الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن ناحية المشاعر الدينية بدا افتتاح النفق كمس وانتهاك لقدسية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وتم التعبير عن ذلك بشكل واضح أيضا في المقالات المنشورة بالصفحات الدينية في مختلف الصحف، والتي دعت إلى معاقبة إسرائيل.

وكان الأمر الباعث على القلق بصفة خاصة انه في قطر – مثل بقية الدول العربية – تم استغلال الأحداث التي اندلعت في القدس لشن حملة جديدة من التحريض من جانب عناصر متطرفة معادية للإسرائيليين ولليهود. واتخذ الداعية يوسف

القرضاوي لهجة معادية وتحريضية بصفة خاصة، على خلفية أخبار قاسية أخرى نشرتها الصحف، وكنا قد أشرنا إلى القرضاوي في الفصل السابق بسبب تأييده للفرنسي روجيه جارودي الذي ينكر المحرقة اليهودية. وفي خطبة يوم الجمعة بمسجد في الدوحة، عقب وقوع هذه الأحداث في القدس دعا الشيخ يوسف القرضاوي، الذي انتقل إلى الإقامة في قطر بعد نفيه من مصر بسبب علاقاته مع الإخوان المسلمين، دعا القرضاوي الدول الإسلامية إلى الاتحاد ضد إسرائيل من أجل إنقاذ ثالث الحرمين، وثالث الأماكن الإسلامية المقدسة في الإسلام، أي المسجد الأقصى، ومن أجل إنقاذ الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وأضاف أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة، ودعا السلطة الفلسطينية إلى عدم منع اندلاع الانتفاضة. وحظيت هذه الكلمات بتغطيات واسعة ووجدت آذانا مصغية ومنصتة تماما، خاصة في دوائر المسلمين الورعين في قطر.

إسرائيل من جانبها حاولت توفير كل التبريرات الممكنة لمواجهة الاتهامات الخطيرة التي ألقيت عليها في العالم العربي. وأكدت أن افتتاح النفق هو مشروع سياحي، وأشارت إلى التزامها بعملية السلام ومحاولات إحياء المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال عقد لقاءات على مستويات رفيعة. ولكن كل هذه التوضيحات الإسرائيلية سقطت في أغلبها على آذان صماء، فلم تجد من يسمعها، الأمر الذي زاد من الإحساس السائد في إسرائيل، بأنه هناك محاولة لاستغلال الأحداث والوضع الحساس الذي نشأ في أعقابها من أجل إشعال وممارسة الضغوط الإقليمية والدولية عليها.

وزادت حدة الاستقطاب بين الجانبين بشدة. وأمام تزايد الانتقادات العربية تبين لإسرائيل أن التطورات التي نشأت عقب افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي تم

استغلالها لزيادة حلقة إضافية إلى سلسلة الضغوط التي بدأت فور تشكيل حكومة نتنياهو. وكانت بداية هذه السلسلة في القمة الطارئة للزعماء والقادة العرب، التي عقدت في القاهرة بعد ظهور نتائج الانتخابات ودعت إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل. وتواصل الأمر عبر تزايد التوتر على الحدود الشمالية والتحريض المتزايد في وسائل الإعلام العربية ضد إسرائيل ورئيس وزرائها. وعلى هذه الخلفية تحولت التهديدات الخاصة بإلحاق الضرر بمسيرة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية في الخليج العربي وشمال أفريقيا مركبا مركزيا في منظومة الضغوط العربية على إسرائيل.

وفي أعقاب هذه التطورات بدا أن قطر تسعى إلى توجيه دفة سياستها لتعود إلى الإجماع العربي، وسعت قبل أي شيء إلى تسوية الخلافات مع جيرانها القريبين منها في شبه الجزيرة العربية. وكان أكثر الردود القطرية شدة عقب افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي، هو ما جاء عقب إعلان وزير الخارجية القطري عن إعادة فحص العلاقات مع إسرائيل من جديد، وكان الأمر واضحا من خلال تلك الإشارة، ولكن كانت هناك ثمة مؤشرات أخرى على ذلك.

وكان أحد هذه المؤشرات في تلك الأيام هو استئناف اجهود المبذولة لحل الخلاف الإقليمي المتواصل بين قطر والبحرين حول السيادة على جزيرة حوار، التي تقع في مياه الخليج، على بعد أمتار قليلة من سواحل قطر، وكان البريطانيون قد نقلوها إلى السيادة البحرينية عام ١٩٣٩، ولكن القطريين ادعوا أنه لم تكن للبريطانيين صلاحية لفعل ذلك. وفي سبتمبر ١٩٩٦ جرت محاولة مهمة للتوصل إلى تسوية عن طريق تدخل العاهل الأردني الملك حسين، الذي أجرى زيارة خاصة لكل من قطر والبحرين، وتلاها الإعلان عن موافقة الدولتين على بحث الموضوع

أمام المحكمة الدولية في هاج. ويضاف إلى ذلك أن الروح الجديدة التي سادت أروقة وزارة الخارجية القطرية وضعت لنفسها هدفا مركزيا يتمثل في تأمين وضمان نجاح قمة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقرر انعقادها في قطر، في شهر ديسمبر من نفس العام. ومن أجل ضمان نجاح هذا اللقاء المهم والثمين، ومن أجل مواجهة تهديدات البحرين والمملكة العربية السعودية بعدم حضور القمة، بذلت قطر قصارى جهدها للتصالح مع جيرانها، وأبدت استعد دا كبيرا لإبداء المرونة في مواقفها – بما في ذلك ما يتعلق بقضية النزاع الإقليمي مع البحرين. وفي هذا السياق، ومن أجل منع تنفيذ تهديدات مقاطعة القمة من جانب شقيقة قطر في الخليج، كان ينبغي تخفيف خلافات الرأي في ملفات أخرى أيضا، يمكن أن تلقي بظلالها على أجواء قمة القادة الخليجيين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتقد متخذو القرار في قطر أن عليهم أيضا تبريد علاقاتهم مع إسرائيل، وهي العلاقات التي نشأت أساسا بالتناقض التام مع موقف المملكة العربية السعودية.

بعد أشهر قليلة من انقلاب الحكم في إسرائيل، واستلام الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو لمهام عملها، اكتملت خيبة الأمل السريعة من التوقعات الكبيرة التي تعلقت بعلاقات قطر مع إسرائيل. وفي كوكتيل شرق أوسطي نموذجي اختلطت وتعقدت كل الأمور بنهاية ١٩٩٦، بداية من عرقلة صفقة الغاز بين قطر وإسرائيل، التحريض الديني في أعقاب أحداث فتح النفق أسفل الحائط الغربي – والتي أثارت غضب الجميع في العالمين العربي والإسلامي – ومصلحة قطر الدبلوماسية العليا في العودة إلى الإجماع العربي باتجاه انعقاد قمة قادة دول الخليج العربي في الدوحة. وجاء تدهور العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والتحريض الديني المتطرف، والأفكار الاقتصادية والمصالح المرتبطة بالميدان

الدبلوماسي الإقليمي، ليشكل ورطة ومأزقا كانت نتيجتها النهائية هي التغيير من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين في السياسة القطرية إزاء العلاقات مع إسرائيل.

إلغاء صفقة الغاز الطبيعي بين إسرائيل وقطر

أزمة الثقة العميقة التي نشأت عقب أحداث نفق الحائط الغربي، وسعي قطر مجددا لتسوية صفوفها مع جيرانها في الخليج العربي، والعالم العربي بصفة عامة، تحولت إلى جزء من الواقع الذي اضطررنا لمواجهته، أنا وباقي أعضاء مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في قطر. وفي ظل هذا الوضع كان الخيار الوحيد هو العودة إلى البناء، حجرا فوق حجر، في الميادين الأساسية التي تأسست عليها العلاقات مع قطر في بدايتها، والتركيز على الالتزام حرفيا وعمليا بتفويض الممثلية الإسرائيلية، وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال زيارة رئيس الوزراء آنذاك شمعون بيريز إلى الدوحة. وهذا وفقا لما كنا نأمله، من أجل بلورة مصالح مشتركة، أصبحت متينة بشكل كاف، يمكن على إثرها إدخال منظومة العلاقات بين الدولتين إلى حالة الاستقرار، وضمان استقرارها حتى في فترات التوتر، عندما كانت قطر واقعة تحت وطأة الضغوط التي كانت تستهدف إقناعها بقطع علاقاتها مع إسرائيل.

استثمرنا الكثير من جهودنا في تلك الفترة لمعاودة محاولة دفع العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل وقطر – من خلال تشجيع وفود الصناعيين، وعقد لقاءات مع رجال أعمال قطريين، وكذلك عن طريق التمهيد لعقد اتفاقيات في مجالات التجارة وحماية الاستثمارات. وحظي كل ذلك بدفعة كبيرة عندما انعقدت بالقاهرة القمة الاقتصادية الثالثة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في أكتوبر ١٩٩٦، رغم البيانات والتصريحات العربية المعادية والمهاجمة لإسرائيل في أعقاب تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو وأحداث نفق الحائط الغربي. فقد شاركت قطر في

هذه القمة بوفد كبير جدا، وكان ذلك فرصة طيبة أخرى لعقد اللقاءات بين وزراء إسرائيليين وقطريين ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من كلا الدولتين، تم خلالها بحث القضايا السياسية المثارة على الساحة، بالإضافة إلى أفكار لتنمية العلاقات التجارية والمشروعات الصناعية المشتركة.

كان الطموح في هذه المرحلة ما زال كبيرا، وأدى إلى اهتمام رجال أعمال وممثلي شركات من إسرائيل وقطر على حد سواء، بما ينطوي عليه ذلك من إقامة علاقات. وشعر رجال أعمال قطريون بحرية اكبر من المسؤولين الحكوميين بشان إقامة علاقات مع شركات إسرائيلية. وكان اهتمامهم الأساسي منصبا على مجالات الكمبيوتر والاتصالات، وكذلك بالتكنولوجيا في مجالات الطاقة وتحلية المياه والخدمات الطبية. فقد كانت إمكانيات وقدرات إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتقدمة معروفة جيدا في إمارات الخليج النفطية، التي أضحت جهات استهلاكية مهمة في أعقاب نموها الاقتصادي السريع في السنوات الأخيرة والثراء الكبير الذي أصابها. وكان المثال البارز على ذلك في مجال الاتصالات الذي سعت دول الخليج إلى الحصول على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، بما في ذلك المنتجات الإسرائيلية التي تم تسويقها لشركات الاتصالات في قطر ودول أخرى بالمنطقة.

ولكن العلاقات الاقتصادية الناشئة بين قطر وإسرائيل تلقت ضربة قاسية في أعقاب إلغاء مشروع الغاز الطبيعي. حقا إنه حتى عقب إعلان الخبر في سبتمبر ١٩٩٦ عن قرار إسرائيل إلغاء «مذكرة التفاهم» الخاصة بشراء الغاز من قطر، أصدر وزير البنية التحتية أريل شارون تعليمات بمواصلة بحث السعر المتوقع للغاز وإمكانية دفع التعاون الثلاثي بين قطر والأردن وإسرائيل في المشروع. ولكن سرعان ما انتهى الأمر في وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، وفي فبراير ١٩٩٧ تم

الإعلان رسميا عن أن إسرائيل قررت بشكل نهائي إلغاء نيتها شراء الغاز الطبيعي من قطر. وتم تبرير القرار، بالأنباء التي نشرتها الصحف، هو أن «حكومة إسرائيل قررت أن من الأفضل شراء الغاز الطبيعي من مصادر أخرى».

هذا المشروع متعدد الأبعاد لإمداد الغاز الطبيعي إلى إسرائيل من إمارة تقع بالخليج العربي، الذي كان بوسعه أن يشكل قاعدة طويلة المدى للتعاون الاقتصادي بين الدولتين، وصل إلى نهاية طريقه فجأة. ووجهت إسرائيل جهودها إلى مشروعات بديلة في مجال الغاز الطبيعي. فإلى جانب الاعتماد على احتياطيات الغاز الإسرائيلية التي تم اكتشافها أمام شواطئ أسدود وعسقلان، والمفاوضات الإشكالية حول مشروع شراء الغاز الطبيعي من الحقل الموجود أمام شواطئ غزة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وشركة «بريتيش جاز»، فإن عملية البحث الإسرائيلية عن موردين محتملين قادت إسرائيل إلى شواطئ أخرى تمام، فقد قادت أولا وقبل أي شيء إلى شراء الغاز الطبيعي من مصر. وبعد مفاوضات مع المصريين، استمرت سنوات طويلة، قام وزير البنية التحتية بنيامين بن إليعازر ووزير البترول المصري سامح فهمي بالتوقيع في يونيو ٢٠٠٥ على اتفاق يستمر ١٥ عاما لاستيراد ١,٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام من مصر إلى إسرائيل، عن طريق أنبوب يمتد من العريش إلى عسقلان.

وكانت لهذه العلاقات في مجال الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل تداعيات سياسية واقتصادية على العلاقات مع قطر. فقد بدأت الاتصالات الخاصة بصفقة الغاز الطبيعي مع مصر على أرض الواقع في منتصف التسعينات، وهي نفس الفترة التي بدأت فيها الاتصالات لدفع مشروع الغاز الطبيعي مع قطر. ولم تنظر قطر بعين الارتياح إلى المفاوضات الموازية الجارية مع مصر، بل وأعرب عدد من المسؤولين

القطريين عن شعورهم بأن المحادثات التي تجريها إسرائيل مع قطر تستهدف فقط الضغط على مصر لدفع مفاوضات بناء أنبوب الغاز بين الدولتين. يضاف على ذلك ما كان سائدا في الخلفية من توتر دام سنوات طويلة بين القيادتين القطرية والمصرية، ووصل إلى ذروته، كما سنشرح لاحقا، في أعقاب زعم قطر أن مصر كانت متورطة في محاولة للانقلاب على الحكم ضد أمير قطر في سنة ١٩٩٦.

وبعد انتهاء صفحة الغاز الطبيعي مع إسرائيل، وجهت قطر كل جهودها للبحث عن أسواق بديلة لاحتياطيات الغاز الضخمة الموجودة لديها، مع الاستمرار في نفس الوقت في تطوير «حقل الشمال». وفي هذا الإطار، ومع توالي عدد من الأحداث المهمة، بعد أيام فقط من نشر الصحف أنباء قرار إسرائيل بإلغاء مشروع الغاز الطبيعي بين قطر وإسرائيل، وقع حدث كان بمثابة علامة فارقة على طريق قطر إلى السوق العالمي للغاز الطبيعي. فبعد أكثر من ١٠ سنوات من التخطيط، و٥ سنوات من البناء، واستثمار أكثر من ١,٥ مليار دولار، قام الأمير القطري، في ٢٤ فبراير ١٩٩٧ بتدشين أول مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في رأس لفان والمحطة البحرية المخصصة لضخ الغاز ونقله إلى الحاويات الضخمة، التي ستنقله بدورها إلى أهدافها الرئيسية في اليابان وجنوب كوريا. وكان الإحساس السائد في الأجواء المحيطة بهذا الحدث يشي بأن قطر طوت صفحة مهمة من تاريخها ودخلت إلى عهد جديد في مسيرة تنمية اقتصاد الدولة.

التنمية الضخمة ... بعد مصنع [illegible] الطبيعي في رأس لفان، والذي يقع على بعد ساعة في طريق صحراوي من العاصمة الدوحة. أدت إلى تنفيذ الانقلاب المدهش الذي بدأ في قطر خلال تلك الفترة القصيرة. وفي المكان الذي لم يكن ممكنا منذ سنوات قليلة العثور فيه إلا على صياد شارد أو جمل ضل طريقه، نشأت فجأة

مبان مترامية الأطراف وميناء صناعي على أحدث مستوى. والى جانب ذلك أقيمت مدينة صناعية جديدة، على مساحة عامة تبلغ نحو ٩٠ كيلومتر مربع، يعمل بها عشرات الآلاف من العمال، الذين كان أغلبهم من العمال الأجانب، خاصة من الهند وباكستان، والذين يمكن تمييزهم من ملابسهم الزرقاء. وكان هذا احد مصانع تصدير الغاز المهمة في العالم، وكان مشروعا طموحا بكل المقاييس.

في السنوات العشر التي مرت منذ ذلك الوقت، وبفضل الإصرار والعزيمة، تمكنت قطر من اجتياز كل العقبات وتحولت إلى اكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم. وفي عام ٢٠٠٦ قامت بتصدير ٣١ مليار متر مكعب من الغاز المسال. وفي تلك السنوات واصلت تنمية علاقاتها مع كبار مستهلكي الغاز الطبيعي الذي تنتجه، في اليابان وكوريا الجنوبية، واستمرت في البحث عن زبائن جدد لها في الهند وتركيا وأوروبا. وبفضل هذه الجهود أثبتت قطر قدرتها على إقامة علاقات وطيدة مع أكبر القوى الاقتصادية العظمى في العالم. فنجحت في جذب استثمارات دولية هائلة من أكبر بيوت الاستثمار على مستوى العالم وعقدت صفقات مشتركة مع الكيانات الاقتصادية الضخمة متعددة الجنسيات في مجال الطاقة – وعلى رأسها شركة «اكسون موبيل الأمريكية، التي كانت أكبر مستثمر في الدولة الخليجية. وكان هذا النجاح الهائل في مجال الغاز الطبيعي، بلا شك، بمثابة أهم علامة اقتصادية فارقة في تاريخ الإمارة منذ بدء استخراج النفط منتصف القرن العشرين، ومن المتوقع أن تظل هي القوة الدافعة الرئيسية لنمو الاقتصاد القطر لسنوات طويلة قادمة.

ومن وجهة نظر إسرائيلية، وعلى ضوء تحقيق أكثر أحلام قطر تفاؤلا في مجال الغاز الطبيعي، كان من الصعب عدم الاندهاش من الظروف التي أدت إلى وأد

مشروع الغاز بين إسرائيل وقطر. واكتسب الأمر أهمية خاصة لأنه بعد أكثر من ١٠ سنوات، ما زالت إسرائيل في المراحل الأولى لإنشاء جزء من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي، الذي يعد مصدر الطاقة الصديقة جدا للبيئة. وحتى بعد توقيع اتفاق الغاز مع مصر، وزارة البنية التحتية الإسرائيلية واصلت إجراء اتصالاتها مع موردي الغاز في دول مختلفة، من بينها روسيا، لبحث إمكانية استيراد الغاز الطبيعي عن طريق ناقلات من المحطة الموجودة في «جيهان» على شواطئ تركيا. وكانت الخبرة التي اكتسبتها قطر في هذا المجال، كافية لاستنباط دروس من أجل المستقبل.

وبنظرة واقعية، ربما كان مشروع الغاز مع قطر سابقا لأوانه. ففي وقت كتابة هذه السطور ما زالت هناك علامات استفهام مهمة بشأن هيكل سوق الغاز الطبيعي الإسرائيلي يشهد أكثر من أي شيء آخر على عدم نضج الاتصالات التي جرت في نوفمبر ١٩٩٥ في العاصمة الأردنية عمان، عندما التوقيع على «مذكرة التفاهم» لشراء الغاز الطبيعي من قطر. وكان غياب الاستعداد الكافي من جانب العناصر المتخصصة في إسرائيل، بلا شك، هو اكبر عقبة أمام المشروع منذ اللحظة التي ولد فيها.

وهناك علامة استفهام أخرى تحيط بمحاولة الاندهاش من المصير المحتمل للمشروع، لأن شركة «إنرون» الأمريكية، التي بدا توقيعها على «مذكرة التفاهم» بشان المشروع آنذاك خطوة مهمة على طريق تثبيت مكانتها كلاعب عالمي في دائرة ضيقة جدا تضم شركات رائدة في مجال الغاز الطبيعي، أفلست في عام ٢٠٠١. وبالطبع لا يمكن معرفة مصير المشروع حينذاك لو كانت إسرائيل وقطر واصلت التزامهما بالمشروع. وفي كل الحالات عند النظر إلى الوراء، من الصعب تجاهل توالي

هذه الأحداث المهمة التي أدت إلى أن الشركة الأمريكية، التي كان من المفترض أن تقود واحدا من أكبر وأول المشروعات في مجال الطاقة بين إسرائيل وإمارة عربية، تنهار بشكل درامي بعد سنوات قليلة من إلغاء المشروع.

ومع ذلك من الواضح أن قرار إلغاء «مذكرة التفاهم» لشراء الغاز من قطر تم اتخاذه على المستوى الحكومي في إسرائيل – واتخذه أريل شارون وزير البنية التحتية قبل الجميع – قبل وقت كبير مما كان باستطاعة أي احد في العالم أن يخمن مصير شركة «إنرون». يضاف إلى ذلك انه خلال المناقشات التي جرت حول مشروع الغاز بين إسرائيل وقطر بدا واضحا حرص ودعم الإدارة الأمريكية له. وإزاء هذه الحقيقة، إذا كان من المستحيل الجزم بثقة تامة، يمكن الافتراض بأنه من المحتمل جدا أن المسؤولين المشاركين في الموضوع كانوا يبذلون قصارى جهدهم، بما في ذلك عن طريق توفير ضمانات حكومية لضمان استكمال المشروع وتأمين توريد الغاز من قطر، وإلا ما كان توقيع الاتفاق ليتم. لذلك كان من بين الأفكار التي كان ينبغي وضعها أمام متخذي القرار في ذلك الوقت، سواء من السياسيين، المسؤولين عن علاقات إسرائيل الدولية، والاستراتيجيين المسؤولين عن ضمان حصول إسرائيل على الطاقة، كنتيجة لصفقة الغاز.

وبناء على ذلك، وانطلاقا من وقوع الجزم في النهاية من أفكار التنافس بين مشروعات متنافسة، كان إلغاء «مذكرة التفاهم» الخاصة بصفقة الغاز مع قطر، في تقديري، تضييعا لفرصة مهمة، لا يبدو واضحا متى ستتكرر أو تسنح مرة ثانية. فقبل أي شيء، ضاعت إمكانية تأمين قاعدة اقتصادية وسياسية أيضا لعلاقات بين إسرائيل وقطر، والتي كانت ستنمو بفضل المشروع المشترك في مجال الغاز الطبيعي. وكان ذلك في فترة كانت فيها قطر ما تزال في حاجة للشراكة مع إسرائيل، بسبب

احتياجها لتنمية علاقات مع شركات متعددة الجنسيات وأمريكية، وبسبب حاجتها للعثور على أسواق للغاز المستخرج من «حقل الشمال»، وفتح الباب أمام تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وبخلاف ذلك فان صفقة بهذا الحجم الضخم كان بوسعها أن تساهم بالكثير في منظومة العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي في مجالات مختلفة، بل وحتى في إطار تنمية التعاون الإقليمي. كما أن تنفيذ الاحتمال الذي تم بحثه لاستيراد الغاز القطري عن طريق محطة بحرية خاصة في ميناء العقبة الأردني، والتي كان من المفترض أن تنشأ إلى جانبها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومعمل لتحلية مياه البحر، كان من الممكن أن يجعل ذلك المشروع في غاية الأهمية، باستثمارات تقدر بمئات الملايين مكن الدولارات وبمشاركة مستثمرين وشركات من داخل المنطقة وخارجها. فمشروع إسرائيلي أردني قطري من هذا النوع، وبدعم أمريكي، كان سيساهم كثيرا في وضع أسس لمصالح مشتركة بين الدول في مجال الطاقة، مع استمرار تقدم التطبيع في الشرق الأوسط وتغيير صورة المنطقة أمام العالم.

ومن وجهة نظري، لا يوجد أي شك في أن الشراكة التي كانت ستنشأ آنذاك كانت ستلعب دورا كبيرا ومهما في استقرار وازدهار المنطقة في السنوات اللاحقة، عندما كانت عملية السلام ستواجه عراقيل وعقبات كبيرة، فقد أثرت الأجواء السياسية بشكل سلبي على إمكانية استمرار ودفع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي. وربما كان تنفيذ مشروع الطاقة مترامي الأبعاد بين إسرائيل وإمارة عربية في قلب الخليج العربي، ربما كان بوسعه، لمرة واحدة وللأبد، أن يمثل اختبارا حقيقيا للجهود المبذولة لدفع التعاون الإقليمي منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي، وبناء عليه كان بوسع المصالح الاقتصادية أن تساهم في خلق واقع سياسي جديد في الشرق الأوسط.

الاقتصاد والدبلوماسية

كان إلغاء صفقة الغاز الطبيعي واستمرار التوتر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى تجميد تام تقريبا في الاتصالات بين إسرائيل وقطر، من أبرز العوامل التي زادت بدرجة كبيرة من صعوبة جهودنا لدفع منظومة العلاقات «الطازجة» بين الدولتين. وفي هذا الواقع بحثنا بكل جد عن أية إشارة أو علامة تدل على اهتمام قطر باستمرار علاقاتها مع إسرائيل.

حظينا بتشجيع كبير من خطاب وصل في نوفمبر ١٩٩٦ إلى مكاتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني، يتضمن دعوة لإسرائيل كي تشارك في معرض Milipol Qatar الدولي لوسائل الأمن الداخلي والتامين ومعدات الشرطة. وهذا المعرض هو النسخة الشرق أوسطية لمعرض Milipol Paris، الذي يعد أبرز معرض في العالم بمجال التأمين والشرطة، وأقيم في سنة ١٩٩٦ للمرة الأولى في قطر. كانت هذه هي المرة الأولى التي تتقى فيها إسرائيل دعوة رسمية للمشاركة في معرض تجاري يقام في دولة بالخليج العربي. واكتسب ذلك أهمية خاصة أنه من بين عشرات الدول التي تمت دعوتها للمشاركة في المعرض، إلى جانب إسرائيل، كان هناك حضور واسع وكبير لدول عربية وإسلامية، ومن بينها المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان وسلطنة عمان وحتى إيران التي أقامت جناحا كبيرا لها كتبت عليه اسم «وزارة الدفاع الإيرانية». وتأكدت أهمية المعرض عندما شاهد الحضور في مركز المعارض القطرية أعلام إسرائيل ترفرف إلى جانب إعلام الكثير من دول المنطقة التي امتنعت عن إقامة أية علاقات رسمية معها.

بالنسبة لقطر، كان ذلك فرصة إضافية لاكتساب أصداء دولية لسياستها وإن

تثبت للعالم أن الإمارة مؤمنة بطريقها الذي يستهدف شق طريق في الجدران والأسوار التقليدية والمتفق عليها في العالم العربي، أيضا عن طريق إقامة العلاقات مع إسرائيل. فضلا عن ذلك، فان مشاركة إسرائيل في معرض مستلزمات الأمن، التي يعرف كل العالم قدراتها فيه، لفتت انتباه الكثيرين إلى قطر وللمعرض نفسه، الذي عرضت فيه وسائل اتصالات متقدمة، ومعامل للتشخيص الجنائي، وأجهزة رادار، وكأميرات مراقبة، وأجهزة اكتشاف المواد المتفجرة، وبطاقات هوية ذكية. وبالنسبة لإسرائيل، كان إقامة جناح في معرض Milipol Qatar ، تم فيه عرض معدات ومنتجات خاصة أثارت انتباه الكثيرين من الزوار – مثل أجهزة المحاكاة المحوسبة وملابس مضادة للنيران – كان بمثابة فرصة استثنائية لتكوين علاقات بين شركات إسرائيلية وشركات من الخليج العربي. وأعادت وسائل الإعلام إنعاش هذه الفرصة عندما سلطت الأضواء على خصوصية وتميز الحضور الإسرائيلي في معرض يقام في قلب الخليج العربي، كتعبير عن العلاقات التجارية التي نشأت حديثا بين قطر وإسرائيل، فضلا عن الاهتمام الكبير بالتعاون مع شركات إسرائيلية تتصدر مجال التقدم التكنولوجي.

وكان لهذه الدعوة الرسمية أهمية سياسية أكبر بكثير، لأن حرص قطر على مشاركة إسرائيل في المعرض أكدت أن إعلان قطر عن تجميد العلاقات معها – في أعقاب تعرض لضغوط كبيرة من جانب الجامعة العربية بعد تشكيل حكومة نتنياهو – لا يعني قطعا نهائيا لهذه العلاقات. وتأكد ذلك في المؤتمر الصحفي الذي أقامه وزير الخارجية القطري قبل أيام قليلة من افتتاح المعرض، عندما سئل عن تفسيره لمشاركة إسرائيل، فأجاب قائلا: «قطر لم تتراجع عن موقفها الذي كان قبل إقامة العلاقات مع إسرائيل، ولكنها فقط جمدت أي تطوير إضافي لهذه العلاقات، كتعبير عن عدم رضاها عن موقف حكومة

إسرائيل إزاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل». ونحن كممثلين لدولة إسرائيل في قطر، اكتسبنا التشجيع من ذلك خاصة عندما أضاف الوزير قائلا: إن «قطر ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ووجود مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، باعتباره جزءا من اتفاق تم التوقيع عليه مع إسرائيل».

وجاءت مشاركة إسرائيل الناجحة في معرض Milipol Qatar عام ١٩٩٦ ليفتح الباب أمام مشاركة إسرائيل في معارض ومؤتمرات أخرى، كما ساعدت كثيرا في تأسيس أنشطة ونسج علاقات لمكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة. واستمر هذا الجهد لدفع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين طوال الوقت، وكلما مر الوقت أصبح ذلك محور عمل البعثة الإسرائيلية في قطر. وكان يبدو أحيانا أن هذا النشاط المباشر يؤتي ثماره فعلا في إقامة علاقات اقتصادية، ربما تكون متواضعة إلى حد ما، ولكن يمكن التمسك بها والطموح بان ننجح في استخدامها كقاعدة يمكن الاعتماد عليها من أجل الحفاظ على القنوات السياسية مفتوحة مع قطر ومع دول أخرى في منطقة الخليج العربي.

ومع ذلك، فإنه إلى جانب هذه الإنجازات كان هناك عدد غير قليل من الحالات والأحداث التي تعيد تذكيرنا بالواقع الشرق الأوسطي الذي نعيش فيه. ويحدث ذلك عندما تؤدي المصاعب والعراقيل السياسية والأمنية في المنطقة إلى تراجع واضح في إمكانية دفع العلاقات الاقتصادية. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه في أعقاب الأحداث العاصفة التي صاحبت فتح النفق أسفل الحائط الغربي، ألغيت أول زيارة من نوعها لوفد من رجال الأعمال القطريين، من منظمة «مركز التجارة العالمية» في الدوحة، إلى إسرائيل، وكان يرأسه أحد الأمراء المقربين من أمير قطر. وتم نشر نبأ إلغاء زيارة الوفد القطري بشكل بارز في صحيفة «بينانسولا» القطرية

(التي تصدر باللغة الإنجليزية)، التي أشارت إلى أنه كان من المخطط أن يسافر إلى إسرائيل وفد يضم ١٨ من رجال الأعمال القطريين في أكتوبر ١٩٩٦ لبحث الدخول في مشروعات مشتركة في مجالات الزراعة والمياه والبتروكيماويات والكهرباء. وربط أحد أعضاء الوفد إلغاء الزيارة بأوضاع عملية السلام وعبر ذلك عن وجهة نظر الكثيرين في قطر، والتي تقول: إن تقدم التطبيع مع إسرائيل – بما في ذلك في المجال الاقتصادي – رهن بالتقدم السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وتم التعبير أيضا عن هذا الربط الاشتراطي، بين الوضع السياسي والتقدم الاقتصادي، في العلاقات مع حكومة قطر. وهناك مثال خاص على ذلك، حيث كانت هناك محاولات لدفع العلاقات بين الجانبين في مجال الزراعة. وحتى قبل فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، أقيمت علاقات وطيدة مع نائب وزير شؤون الزراعة في حكومة قطر، الذي عرف جيدا حجم إنجازات إسرائيل في الزراعة، وأبدى اهتماما كبيرا بالتعاون من أجل تنفيذ مشروعات مشتركة تقوم على تكنولوجيا إسرائيلية، يمكن بها إنشاء زراعة متقدمة في الظروف الصحراوية الحارة والجدباء في قطر.

في البداية تقدمت المباحثات بشكل جيد، بل وتم تقديم مقترحات عملية، كان البارز بينها هو إقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان والأجبان اعتمادا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر. وكان الاهتمام القطري بهذا المشروع كبيرا، بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وإرباح المزارع القطرية، ولأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية المرتبطة بالسعي لزيادة الإنتاج الوطني، من أجل منافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تغرق أرفف محلات السوبر ماركت في قطر. ولذلك، بعد الحصول على الضوء الأخضر المطلوب، قام خبراء

إسرائيليون بزيارة قطر والتقوا برجال أعمال هناك تبادلوا معهم المقترحات، التي ضمت جداول زمنية لتنفيذ المشروع. ولكن بعد مرور عدة أشهر ألقى التدهور السياسي والتحول في السياسة القصرية الرسمية تجاه إسرائيل بظلاله على العلاقات مع وزارة الزراعة القطرية، وشيئا فشيئا، أثر ذلك على قدرة رجال الأعمال القطريين على دفع المشروع الزراعي. وتلاشى الاهتمام بالتعاون في المجال الزراعي، والذي كان يمكن أن يشكل نموذجا بارزا لنوعية التعاون الذي يحقق فائدة متبادلة، تحت وطأة أعذار وحجج عن ضرورة الانتظار إلى أوقات أفضل من الناحية السياسية.

لقد تأثرت أفكار متخذي القرار – في الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء – بالضغوط الكثيفة والواضحة من جانب الجماهير الواسعة والتحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام العربية. وهناك حدث عارض يدل على ذلك يتمثل في العاصفة التي أثيرت حول فرع متجر الألعاب Toys R US الذي يقع في وسط مدينة الدوحة، عندما وجد القطريون على أرفف المتجر المكدسة بعشرات النماذج من الطائرات الحربية من كل أنحاء العالم، وجدوا نموذجا مصغرا من البلاستيك لطائرة عسكرية من طراز F 16 وعليها شعار القوات الجوية الإسرائيلية. وعلى ما يبدو فإن من جاء لشراء لعبة أطفال من هذا المتجر، الذي يشكل جزء من سلسلة أمريكية لها فروع في جميع أنحاء العالم، لم يكن محسوبا على القطاع الظلامي المتطرف من سكان قطر، ولكن رد الفعل الذي حدث بعد إنزال لعبة نموذج الطائرة العسكرية التي تحمل شعار القوات الجوية الإسرائيلية أثبت أن الأمر لم يكن كافيا لمنع حملة الضغوط الكثيفة التي تعرض لها المتجر. وقد غطت الصحف هذا الحدث «العصيب» وأعلن الكثيرون أنه إذا لم تتم إزالة هذا المنتج «اللعبة الخطيرة» من فوق الأرفف فورا، سوف يقاطعون هذه المحلات ولن يشتروا منها ثانية. ولم يعد هناك أي خيار أمام مدير فرع الدوحة من سلسلة متاجر لعب الأطفال، فقدم اعتذاره عن

«الخطأ» الذي ارتكبه أحد الموظفين، وبعد إزالة الطائرة من فوق الأرفف، وعد بأن يبذل قصارى جهده كي لا تتكرر «حوادث من هذا النوع» مجددا.

منذ بدأت مسيرة التطبيع الأولية بين إسرائيل ودول عربية تعرضنا لحوادث مشابهة كثيرة، كانت تلقي الضوء بشدة على تساؤل مهم: هل يمكن للجهود المبذولة من أجل توطيد التعاون الاقتصادي أن تساعد في الحقيقة على تزايد التأييد لتأسيس العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول؟ وهل حقا ترتبط إمكانية دفع التعاون بين إسرائيل والدول العربية – بما في ذلك المجال الاقتصادي – بخلق أجواء سياسية أفضل في المنطقة أولا؟ وحتى بعد سنوات طويلة من العمل الذي كان يستهدف شق طريق في التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط، ما زال من الصعب الإجابة على هذه التساؤلات بوضوح.

فمن جهة، يمكن العثور في تاريخ العلاقات بين إسرائيل وقطر على ما يدعم الاحتمال الأول. وهناك دليل مهم على ذلك يتمثل في استمرار بقاء مكتب تمثيل المصالح الاقتصادية الإسرائيلية في الدوحة، والتي فتحت قناة مستقرة ومهمة لتكوين العلاقات السياسية بين الدولتين. كما كان هناك بعض النجاحات التجارية – خاصة في المجالات التي استطاعت إسرائيل أن تعرض فيها منتجاتها ذات الأفضلية التكنولوجية بصفة خاصة – والتي ساهمت في وضع البنات الأولى للعلاقات مع قطر ودول أخرى في الخليج العربي. ولا يمكن إلغاء احتمال أن مشروع الغاز الطبيعي – لو لم تلغه إسرائيل قبل الأوان – كان سيساهم في بناء قاعدة للعلاقات مع قطر. ومن جهة أخرى، من المستحيل تجاهل العراقيل والعقبات الكثيرة التي واجهت تطوير علاقات اقتصادية مهمة بين الدولتين، وكذلك الضغط الذي مثله الرأي العام ضد إقامة هذه العلاقات، خاصة في

الفترات التي تعثرت فيها عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. يضاف إلى ذلك، أن المحاولات الفاشلة الكثيرة على مدى سنوات لإبرام صفقات عابرة للحدود في الشرق الأوسط، أضعفت أكثر من طرف – من داخل المنطقة أو خارجها – ممن سعوا إلى الاستثمار في مشروعات مشتركة أو إلى دفع العلاقات التجارية بين إسرائيل وقطر ودول عربية أخرى.

وفي تقديري، إزاء الضرورة الملحة والعاجلة لبلورة بديل للواقع الحالي في الشرق الأوسط، لن نكون مستعدين لانتظار إجابة حاسمة على السؤال التكتيكي، عما إذا كان من الأفضل التركيز أولا على المفاوضات السياسية أو أن من الأفضل أن نبدأ بتغيير صورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فتزايد قوة العناصر المتطرفة المعارضة للانفتاح الاقتصادي وعملية العولمة، وللوجود الأمريكي والغربي في المنطقة، والمعارضة لإقامة أية علاقات مع إسرائيل، يتطلب مواجهة واسعة وهجومية في هذا الإطار. وإلى جانب الأهمية المركزية للإجراءات السياسية والدفاعية – في القضية الفلسطينية، والسورية واللبنانية وحتى فيما يتعلق بالملف الإيراني الواسع – ينبغي أيضا دفع التعاون الإقليمي بين العناصر البراجماتية، من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة سكان المنطقة وينبغي أن نضيف إلى ذلك دفع عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي الداخلي في الدول العربية، وهي أمور ضرورية لتقليل التأييد الذي تحظى به العناصر المتطرفة، ومن أجل زيادة الاستقرار وتأييد عمليات التحديث بين السكان. ومن هذه الناحية أيضا، الطريق الذي سارت فيه قطر خلال السنوات الأخيرة قد يشي لنا بالكثير مما يمكن توقعه من دول عربية أخرى في منطقة الخليج العربي، مع افتراض التفاؤل بأن تستمر هذه الإجراءات رغم كل الضغوط المبذولة من جانب المتطرفين والراديكاليين.